العرب
الإثنين 2021/11/22
السنة 44 العدد 12248

الأزمة المالية تزيد إيقاع مخاطر إفلاس الشركات التونسية

460 ألف شركة مهددة بالتوقف وأكثر من 130 شركة أغلقت أبوابها نهائيا

بدأت الشركات التونسية تستفيق على حجم الكارثة التي خلفتها الأزمة المالية بسبب قيود الإغلاق وبطء سياسة الإصلاح الاقتصادي، بعد أن جعلت الكثير منها تغلق أبوابها، فيما تنتظر العشرات من الشركات الأخرى مصيرا مشابها وسط غياب الحلول لإنقاذها من ورطة يرى خبراء أنها ستعقّد من مهمة إنعاش الاقتصاد المتعثر.

علينا إكمال الطلبية لعرضها في السوق

تونس – اتسعت مخاوف أوساط الأعمال التونسية من دخول الشركات في منعطف أكثر خطورة، بعد أن أغلق شق منها أبوابه واستحالة إنقاذ عدد منها أو الحيلولة دون إغلاق أبوابها في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد منذ سنوات.

وشكلت التحذيرات من دخول الشركات في أزمة أعمق لا يمكن التكهن بعواقبها بعد أن زادت من متاعبها الأزمة الصحية، إقرارا بفشل الخطط الاحترازية للسلطات، مع دخول الاقتصاد برمته في خمول ربما سيطول أكثر مما هو متوقع.

ياسين قويعة

80 في المئة من الشركات تتوقف بعد 18 شهرا من تأسيسها

طارق الشريف

الجائحة خلفت مشاكل مالية للشركات حتى أن بعضها اضمحل

وتواجه تونس أزمة اقتصادية خانقة في بلد لا تشجع حالة انعدام الاستقرار فيه المزمنة المستثمرين والمانحين، في الوقت الذي يسير فيه مناخ الأعمال إلى التقهقر.

وتعتبر الخسائر التي تكبدتها الشركات خلال فترة الإغلاق ضربة كبيرة لجهود دفع مؤشر البطالة إلى النزول، خاصة وأن كافة القطاعات الاقتصادية دفعت ثمنا باهظا لذلك، وهذا الأمر سوف يصدع أسس الاقتصاد المبني على ركائز هشة أصلا.

ورصد الخبراء التونسيون أرقاما صادمة حول نشاط الشركات في القطاعين العام والخاص، بما فيها الصغيرة والمتوسطة، وكيف أنها كانت إحدى ضحايا الشلل الاقتصادي للبلاد.

وأكد رئيس المنظمة الوطنية لرواد الأعمال ياسين قويعة أن 80 في المئة من المؤسسات الاقتصادية تغلق بعد 18 شهرا من تأسيسها.

وقال قويعة على هامش الملتقى الوطني لهيئة حكماء المنظمة المنعقد بالمهدية لوكالة الأنباء التونسية الرسمية، إن "تونس تضم نحو 940 ألف مؤسسة اقتصادية وإن المؤسسات المهيكلة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة منها".

وأشار رئيس المنظمة التي تأسست العام الماضي إلى أن عدد الشركات التي أغلقت نهائيا يزيد عن 130 ألفا، بينما تعاني نحو 460 ألف شركة شبح الإفلاس لأسباب متعددة، مما أدى إلى إحالة أكثر من مليون موظف وعامل إلى البطالة التي تتجاوز 17.5 في المئة.

ويبدو أن إرساء نظام الحوكمة عبر اعتماد معايير لإدارة الشركات ومراقبتها وتطبيق المعايير الدولية المستلهمة من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لم يكن ضمن أولويات الحكومات المتعاقبة، وهو ما ألحق أضرارا هائلة بنسيج قطاع الأعمال.

كما أن استمرار البيروقراطية الإدارية والمتمثلة في طول فترة المعاملات الإدارية من أجل إنشاء مؤسسة اقتصادية، جعل العديد من المستثمرين الشبان "يتخلون عن أفكارهم في بعث مشاريع للحساب الخاص".

وبسبب ذلك، كان أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد الأكثر عرضة للمشاكل، فقد باتوا يفكرون في الانخراط في عمليات هجرة غير شرعية بعد إفلاس مؤسساتهم وإغلاقها.

ووفق قويعة، فإن هذه الفئة من رواد الأعمال "تلاحقها المئات من القضايا المتعلقة بإصدار شيكات دون رصيد، وهم يوجهون يوميا العديد من الرسائل المصحوبة بصرخات الفزع".

وكان استطلاع لآراء الشركات أجرته منظمة كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسيّة "كوناكت" الأسبوع الماضي، قد أشار إلى أن نحو 13 في المئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الرأس المال الأجنبي أغلقت أبوابها نهائيا.

وكشفت النتائج التي شملت أكثر من 500 شركة، أن أكثر من 70 في المئة من المؤسسات المستجوبة أكّدت تراجع رقم معاملاتها لسنة العام الماضي مقابل 34 في المئة في 2018.

وقال رئيس الكنفدرالية طارق الشريف أنّ سبر الآراء المنجز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سمح بالوقوف على حجم تأثير الجائحة الصحيّة على الشركات الصغيرة والمتوسطة التونسيّة.

وأوضح أن الجائحة أثّرت بشكل لافت على وضعيّة تلك المشاريع وتسببت لها في العديد من الإشكاليات المالية والهيكلية، إلى درجة أن البعض منها اضمحلت.

وبالنظر إلى هذه المعضلة الشائكة، فإن أي استراتيجية تريد أن تنوخاها السلطات للنهوض بالشركات بصرف النظر عن تحفيزها ماليا، قد لا تكون مثمرة لأن جوهر المسألة يتعلق بكيفية إدارة الأزمة بحذر، دون الوقوع في فخ الرجوع إلى المربع الأول، لأن أي مغامرة غير محسوبة قد تجعل من شلل معظم القطاعات أمرا حتميا.

وقال عبدالمجيد خماخم، المستشار في إدارة الأعمال في المجال الصناعي ورئيس مجلس حكماء المنظمة، إن الوضع الاقتصادي في تونس "غير مريح".

وأضاف "لا وقت لدينا لتوصيف الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد أكثر، وعلينا أن ننكب سريعا على إيجاد الحلول في إطار تشاركي".

واعتبر أنه من الضروري أن تكون الحلول سريعة ومجدية لأن الوضع لا يتحمل المزيد من التأخير، علاوة على التخلي عن المصالح الشخصية والدعاية الفضفاضة.

وتابع قائلا "لا نرغب في مسؤولين يسمعون للخبراء وأصحاب المؤسسات، الذين يقترحون الحلول الممكنة، دون المرور بكل مسؤولية إلى التنفيذ".

وقالت وزارة المالية الأسبوع الماضي إن الحكومة جمعت 1.8 مليار دينار (630 مليون دولار) في اكتتاب داخل السوق المحلية هذا العام، بينما تكافح لتمويل عجز الموازنة المتسع.

وأشارت أحدث التوقعات إلى أن العجز المالي للموازنة سيصل إلى 8.3 في المئة في 2021، ارتفاعا من 6.6 في المئة في توقعات سابقة.

واستأنفت تونس هذا الشهر المحادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض يستند إلى اتخاذ البلاد خطوات مؤلمة ولا تحظى بالشعبية، بهدف تحرير الاقتصاد.

وتسعى الحكومة أيضا لتدبير تمويل من دول الخليج، بينما تواجه الدولة أسوأ أزمة اقتصادية بعد انكماش اقتصادها 8.8 في المئة العام الماضي.

وخفضت تونس توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي في 2021 إلى 2.6 في المئة من توقعات سابقة بنمو يبلغ أربعة في المئة.

والخميس الماضي أكد جيري رايس، المتحدث باسم صندوق النقد الدولي، أن المؤسسة المالية تلقت مؤخرا طلبا للمساعدة من تونس الساعية للحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار. وأشار إلى أن هناك مباحثات تقنية جارية "لتحديد الأولويات الاقتصادية للبلاد".

دعم رواد الأعمال في الأردن مفتاح لجذب الاستثمار ومواجهة تحديات البطالة

عمان – برزت علامات الإجماع داخل الأوساط الاقتصادية الأردنية بأن دعم رواد الأعمال يشكل مفتاح جذب للمزيد من الاستثمارات، ويعد إحدى الأدوات للحد من مؤشرات البطالة المرتفعة.

ويرجح محللون أن تستفيد عمّان خلال السنوات المقبلة بعد إقرار الحكومة الأسبوع الماضي السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية المحلية للأعوام 2021 – 2025، لتغيير سوق العمل وتعزيز كفاءة المشاريع.

وتهدف السياسة إلى تهيئة بيئة صديقة وحاضنة ومحفزة لريادة الأعمال، وإزالة كافة العوائق بما يضمن تعظيم الإمكانات الاقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال الأردنية ونموها، ويسهم في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ويحد من الفقر والبطالة.

ويتوقع أن يساعد الاستثمار بالتكنولوجيا في توفير جزء من النفقات المتعلقة بتكاليف النقل وخفض كلفة إنجاز المشاريع وتحقيق ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تأثر الاقتصاد كثيرا بالأزمة الصحية.

واعتبر ممثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في غرفة تجارة الأردن هيثم الرواجبة أن وجود إطار عام ينظم ريادة الأعمال ويضع خطوطها العريضة، سيسهم في تهيئة بيئة صديقة ومحفزة للريادة بالبلاد ودفع عجلة الاقتصاد وتوليد فرص العمل.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية عن الرواجبة القول إن "قطاع الريادة يعد من القطاعات الرائدة التي يعول عليها كثيرا في تعزيز مكانة الأردن عالميا في مجال قطاع الخدمات وتوفير فرص عمل للشباب، في ظل وجود اهتمام ملكي كبير بهذا القطاع".

وأضاف أن "دعم وتحفيز قطاع الريادة يعدان مفتاحا لجذب الاستثمار وتوفير فرص العمل والنمو وتجاوز الصعوبات، خاصة وأن العديد من الشركات الناشئة بهذا القطاع حققت نجاحات مهمة محليا وعالميا".

وأشار الرواجبة إلى أهمية وجود نوافذ تمويلية بدعم حكومي لتقديم التمويل الميسر والدعم الفني والتدريب، لتمكين الشباب من إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل.

وتعد استراتيجية ريادة الأعمال واحدا من مستهدفات برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي التي تمتد حتى العام 2023، وذلك في إطار تحفيز النمو بقطاع تكنولوجيا المعلومات.

وتراهن الحكومة على قطاع التكنولوجيا، الذي تقدّر نسبة نموه السنوية بنحو 25 في المئة، وهو يلعب دورا مهما في الاقتصاد، ما يدعم الاتجاه بتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد رقمي، ويجعل من البلاد مركزا رئيسا للتكنولوجيا مستقبلا.

وتعمل السلطات على إزالة العوائق أمام المبتكرين لتعزيز الإمكانات الاقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال ونموها ودفع عجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، بما يسهم في تشجيع الاستثمار بالشركات الريادية الأردنية وتمكينها من إيجاد مصادر التمويل لمشروعاتها.

هيثم الرواجبة

التعويل على الريادة سيدعم أهداف التنمية المستدامة للبلاد

وفي خطوة جسدت هذا المنحى، أطلقت وزارة العمل في فبراير الماضي برنامج تمويل المشاريع الرقمية الذي ينفذه صندوق التنمية والتشغيل، بدعم من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، لتشجيع الشباب على توظيف تكنولوجيا المعلومات في الريادة، بغية توفير دخل مستدام لهم وبأقل التكاليف، لتمكينهم من العمل وهم في أماكن سكنهم.

ويقوم البرنامج على تقديم قرض بقيمة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار (4.2 آلاف دولار) لكل مشروع ريادي، حيث سيشمل البرنامج في مرحلته الأولى 150 مستفيدا موزعين بالتساوي على محافظات البلاد.

وكثف الأردن جهوده لدعم رواد الأعمال، حيث وقعت جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "إنتاج"، وثيقة مشروع لإنشاء وإدارة أول حاضنة أعمال للشركات الناشئة في مجال الأمن السيبراني.

أدوات العمل بسيطة لكنها مربحة من حيث لا تدري

مؤشرات إيجابية تظهر تنامي قدرات القطاع الخاص في العراق

بغداد – توضح بعض الدلائل أن القطاع الخاص العراقي بدأ يظهر قدرة على الصمود والتمسك بمعاضدة جهود الحكومة في التنمية، على الرغم من أن العملية لا تزال محاصرة بالعديد من التحديات.

وأكدت وزارة التخطيط أن المؤشرات الاقتصادية التي رصدها الجهاز المركزي للإحصاء خلال العام الماضي، تشير إلى أن القطاع الخاص كان له دور فعال في الدورة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية بجودة عالية وتوفير المزيد من فرص العمل.

وتقول وزارة التخطيط إن نشاط صناعة السكر مثّل أعلى قيمة إنتاج بلغت 46 في المئة من مجموع أنشطة القطاع الخاص، يليه نشاط صناعة الطابوق بنسبة 16 في المئة.

أما صناعة المشروبات فقد بلغت قيمة إنتاجها 15 في المئة، فيما شكلت بقية الأنشطة 23 في المئة، لكن من الواضح أن القطاع الخاص ساهم بقسط كبير في حل مشكلة الإسكان، مع أنها لا تزال معضلة بالنسبة لحكومة مصطفى الكاظمي.

وأشارت الوزارة في بيان نشرته وكالة الأنباء العراقية الرسمية، إلى أن شركات التطوير العقاري الخاصة ساهمت بدور كبير في مساعدة السلطات على توفير الوحدات السكنية في العديد من محافظات البلاد.

وقالت الوزارة إن نسبة الأبنية الجديدة المنجزة من قبل شركات القطاع الخاص، التي تشغل أكثر من 29 ألف شخص، بلغت 82 في المئة من مجموع عدد الأبنية المنجزة.

وشهد العام الماضي بناء أكثر من 6 آلاف وحدة سكنية بكلفة 691 مليار دينار (470 مليون دولار)، وجاءت العاصمة بغداد في المرتبة الأولى في بناء الدور السكنية بنسبة 28 في المئة، تلتها محافظة النجف بنسبة 12 في المئة، تليها محافظة ديالى بنسبة 8 في المئة.

وأشارت وزارة التخطيط إلى أن نشاط صناعة الطابوق أسهم في تشغيل أعلى نسبة من العاملين تجاوزت نحو 56 في المئة، تلاه نشاط طحن الحبوب بنسبة 17 في المئة، فيما شكلت الأنشطة الأخرى حوالي 26 في المئة.

وزارة التخطيط

القطاع الخاص ساهم في زيادة الإنتاج وفرص العمل في 2020

وتسعى بغداد إلى تخطي إحدى أهم العقبات في خطة الإصلاح التي تتبناها الحكومة، والمتمثلة في إنعاش دور القطاع الخاص وتسليمه جزءا من برامج التنمية، بعد أن أصبحت مسألة جذب الاستثمارات الأمل الوحيد للخروج من دوامة الدمار والشلل الاقتصادي، إثر انحسار فرص الحصول على المساعدات.